

# خطة الصين الجديدة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

كتبه [زيد الشعيبي](#)

اقترحت الصين مؤخراً خطةً جديدةً من أربع نقاط لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فهل هذا تحولٌ كبير إلى مسارٍ جديد يتحدى الهيمنة الأمريكية والسلبية الأوروبية؟ أم أن الصين تسعى فقط وراء مصالحها الاقتصادية تحت ستار صنع السلام؟

تعتبر الصين تاريخياً من الدول المنحازة إلى الجانب الفلسطيني. ولكن منذ عقدي الثمانينات والتسعينات، ولا سيما بعد انتهاء حقبة ماو وتبني الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي المسماة بـ «الباب المفتوح» ومحاولتهم لتصوير أنفسهم كدولة «حيادية» و «مسؤولة» منفتحة على جميع الأطراف وبالأخص منذ مشاركتهم في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، باتت السياسة الصينية تجاه إسرائيل وفلسطين أكثر انسجاماً وسياسة المجتمع الدولي والوضع الراهن. ومنذ تولي الرئيس شي جينبينغ السلطة في ٢٠١٣، أصبحت الصين تلعب دور فاعل في اقتراح خططٍ لإحلال السلام.

يتجلى الدور الصيني المبداً في زيارات شي والرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي زار الصين في ٢٠١٣، ثم مؤخراً في تموز/يوليو ٢٠١٧ حيث التقى بالرئيس الصيني في بكين. وفي ٢٠١٦، قام شي بجولة في الشرق الأوسط وألقى [خطاباً في الجامعة العربية](#) أكد فيه حرص الصين على حل القضية الفلسطينية.

وأثناء زيارة عباس الأخيرة، اقترح شي [خطةً من أربع نقاط](#)، على غرار الخطة التي طرحها في ٢٠١٣. تتبنى خطة ٢٠١٧ حلّ الدولتين، وتدعو الطرفين إلى مواصلة المفاوضات. وبينما تقر الخطة بالتحولات الأمنية لدى إسرائيل إزاء قيام دولة فلسطينية، فإنها تدعو إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية في فلسطين المحتلة. تُردد الخطة أيضاً المضامين الواردة في [ورقة سياساتية حكومية منشورة في ٢٠١٦](#) وتنص على أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

## ”إن انخراط الصين اقتصادياً يقوّض الجهود الفلسطينية الرامية إلى تغيير الوضع الراهن.“

من العناصر الجديدة في خطة ٢٠١٧ تركيزها على المجال الاقتصادي، حيث تدعو إلى إحلال «السلام من خلال التنمية الاقتصادية»، وتعرض أن تقوم الصين بتسهيل الحوار الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. يخدم هذا التركيز هدف الصين المتمثل في زيادة مشاريعها وتأمينها في المنطقة، كما يتجلى من مبادراتها الطموحة «الحزام والطريق» التي تهدف إلى ربط الصين بالقارة الأوروبية عن طريق انشاء مشاريع بنى تحتية وتجارية عبر ممرات بحرية وبرية تعبر ٦٨ دولة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وبتكلفة تبلغ حوالي ١٥٠ مليار دولار.

**صرّح** السفير الصيني لدى الأمم المتحدة، ليو جيه يي، في تموز/يوليو بأن «الصين تعتبر فلسطين وإسرائيل شريكين مهمين في مبادرة الحزام والطريق. وهي مستعدة للعمل ضمن مفهوم التنمية من أجل السلام بهدف دفع فلسطين وإسرائيل للانخراط في تعاون ينفذ كلا الطرفين». وعلى سبيل المثال، تأهلت شركة الصين الوطنية لاستيراد التقنية وتصديرها، وهي شركة مملوكة للدولة، للجولة الأخيرة من التنافس على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع «قناة البحرين» الذي تشارك فيه إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن.

وهكذا فإن مبادرة السلام الصينية الأخيرة تستند إلى مبادئ وآليات المبادرات الدولية السابقة المتعلقة بالصراع، بل وتعززها من خلال اهتمامها باستراتيجيات «السلام الاقتصادي» الذي تتغنى به الولايات المتحدة في الوقت الحالي. إن الصين، بانخراطها اقتصادياً في مشاريع مشتركة مع فلسطين وإسرائيل بينما لا يزال الوضع السياسي على حاله، تقوّض الجهود الفلسطينية الرامية إلى تغيير الوضع الراهن ومحاسبة إسرائيل على نظامها الاستعماري الاستيطاني القائم منذ عقود وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي.

## توصيات سياساتية:

- لكي تضطلع الصين بدور قيادي فاعل في حل القضية الفلسطينية، لا بد أن تتجاوز المبادرات الدولية السابقة وأن تتحدى الهيمنة الأمريكية على «عملية السلام»، وأن تُقرّ الآليات التي تتحدى سياسات الوضع الراهن.
  - يجب على الصين أن تسحب استثماراتها من الشركات الإسرائيلية المتواطئة في انتهاكات القانون الدولي مثل شركة تصنيع الألبان والحليب تنوفا وشركة أهافا لتصنيع مستحضرات التجميل المستخرجة من البحر الميت.
  - بإمكان الصين والدول الآسيوية الأخرى أن تدعم فلسطين في تحدي الأجندة الإسرائيلية والدولية، ولكي يحصل ذلك على الفلسطينيين توسعة نفوذهم في تلك البلدان بالانخراط معهم في المشاريع الثقافية والأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة.
- وما لم تنفذ الصين وفلسطين هذه التغييرات، لن تضطلع الصين بدور قيادي في الصراع، ولن يطرأ أي تحول حقيقي في أوساط الفاعلين الدوليين.



شبكة السياسات الفلسطينية

«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الإنسانية للفلسطينيين وحقوقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الالكتروني التالي: [www.al-shabaka.org](http://www.al-shabaka.org) او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: [contact@al-shabaka.org](mailto:contact@al-shabaka.org) الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

زيد الشعبي يشغل منصب منسق الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (باكبي-PACBI) في المنطقة العربية وفلسطين. حصل على درجة الماجستير في السياسة الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، وتركز بحثه الدراسي على العلاقة بين الصين ومنطقة شرق آسيا وبين إسرائيل وأثارها على المنطقة.